

February 2020

أثر التكنولوجيا على التغيير البنائي للأسرة المعاصر

Doha Al-Achkar

Assistant Professor, Faculty of Human Sciences, Beirut Arab University, Beirut, Lebanon,
d.alashkar@bau.edu.lb

Follow this and additional works at: <https://digitalcommons.bau.edu.lb/schbjournal>



Part of the [Architecture Commons](#), [Arts and Humanities Commons](#), [Education Commons](#), and the [Law Commons](#)

Recommended Citation

Al-Achkar, Doha (2020) "أثر التكنولوجيا على التغيير البنائي للأسرة المعاصر," *BAU Journal - Society, Culture and Human Behavior*. Vol. 1 : Iss. 2 , Article 6.

Available at: <https://digitalcommons.bau.edu.lb/schbjournal/vol1/iss2/6>

This Article is brought to you for free and open access by Digital Commons @ BAU. It has been accepted for inclusion in BAU Journal - Society, Culture and Human Behavior by an authorized editor of Digital Commons @ BAU. For more information, please contact ibtihal@bau.edu.lb.

أثر التكنولوجيا على التغيير البنائي للأسرة المعاصر

Abstract

Nowadays there are many different types of family compared to 50 years ago when the 'nuclear' family, considered the 'normal' one, was the most dominant type. Affected by the advancement of many aspects, particularly technology, communication and globalization, the main changes have been changes to marriage and partnership as well as changes to children and families. In respect to changes to marriage fewer people, who are getting married later in life, are getting married nowadays with higher divorce rate. However, in regard to partnership, more couples are now living together without marriage –co-habitation with an increased number of same sex couples who are becoming more and more legally recognized in developed countries such as European, North Americans and Australia as well as more people are living alone. On the other hand, changes to children and families are noticed through women are having fewer or no children with more births outside marriage. With focus on the family patterns in the human history, this paper addresses the changes that occurred to family types between modernity and post- modernity as well as the main social aspects that led to these changes.

الملخص: تشهد المجتمعات المعاصرة أنواعاً مختلفة من الأسر، بالمقارنة مع ما عرفته منذ خمسين سنة حيث كانت "الأسرة النووية" تعتبر النموذج الطبيعي والمسيطر في أغلب المجتمعات المتقدمة، وذلك كنتيجة للتطور الحاصل في تلك الدول في كافة المجالات خاصة: التكنولوجيا، وسائل التواصل والعولمة. أدت هذه التغييرات الأساسية الى تغييرات في نظام الزواج والعلاقات الثنائية بين الجنسين بالإضافة الى تغيير في علاقة الأسرة والأبناء. بالنسبة لنظام الزواج: ارتفع متوسط سن الزواج وقل عدد الذين يقدمون عليه مع تزايد في احتمال الطلاق، وازداد عدد الذين يتساكنون خارج مظلة الزواج مع ارتفاع نسبة الأزواج من نفس الجنس (المثليين) الذين يحصلون على المزيد من الاعتراف القانوني بعلاقتهم في الكثير من الدول المتقدمة. بالنسبة للأسرة والأبناء، فالنغيير واضح في انخفاض عدد الأطفال للمرأة، او اختيارها عدم الانجاب، مع المزيد من الولادات خارج الزواج. تقوم هذه الورقة البحثية بتوضيح التغييرات المختلفة التي مرت بها الاسرة من الماضي وحتى الآن ، مع محاولة التعرف على اسباب نشوء الأسر اللانمطية ، وأنواعها وأثارها على الفرد والمجتمع في العالم المتقدم بين الحداثة وما بعد الحداثة.

Keywords

Family structure nuclear family, modern family, divorce, relationships, technology, social change, change in family patterns : العلاقات - الطلاق - الزواج - الأسر اللانمطية - التكنولوجيا - التغيير البنائي - الثنائية - التكنولوجيا - التغيير الاجتماعي - التغيير البنائي

1. مقدمة

التغير الاجتماعي سمة من سمات المجتمعات الانسانية، وهو يمس جوانب الحياة المادية والمعنوية، ويطال الافراد والجماعات والمجتمعات والقيم والعادات والتقاليد، كما يطال النظم الاجتماعية كالنظام العائلي الذي هو موضوع هذه الورقة البحثية. والتغيير الاجتماعي يحدث نتيجة عوامل ثقافية واقتصادية وسياسية يؤثر بعضها في الآخر، ضمن فترة زمنية معينة، وهو صفة اساسية للمجتمعات على اختلاف درجاتها من التقدم او التخلف، والتغير من المفاهيم التي احتلت مكانة محورية في بناء النظرية السوسولوجية، وهو يعني اصطلاحاً: "انتقال الشئ او الظاهرة من حالة الى حالة اخرى" (الطنوبي، 1996، ص52) وقد عرف معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية التغيير الاجتماعي بأنه: "كل تحول يقع في التنظيم الاجتماعي سواء في بنائه أو في وظائفه خلال فترة زمنية معينة، والتغيير على هذا الأساس ينصب على كل تغيير يحدث في التركيب السكاني للمجتمع، أو في بنائه الطبقي أو نظمه الاجتماعية وأنماط العلاقات الاجتماعية وفي القيم والمعايير التي تؤثر في سلوك الأفراد وتحدد مكانتهم في مختلف التنظيمات الاجتماعية التي ينتمون اليها". (مذكور، 1973، ص165)، ويشير التغيير الاجتماعي إلى تلك العملية المستمرة والتي تمتد لفرات زمنية متعاقبة يتم خلالها حدوث اختلافات أو تعديلات معينة في العلاقات الإنسانية أو في المؤسسات أو التنظيمات أو في الأدوار الاجتماعية. ويحدث التغيير الاجتماعي تأثيراً واضحاً في النظام الاجتماعي، والتغيير هنا لا يخضع لإرادة معينة وإنما يحدث نتيجة تيارات وعوامل دينية وثقافية واقتصادية وسياسية تتداخل بعضها مع بعض ويؤثر بعضها ببعض (غنيم، 2000، ص17 و18).

تتناول هذه الورقة البحثية التغييرات البنائية في شكل الأسرة في المجتمعات الغربية المعاصرة، وستتناول بدايةً وظائف الأسرة والتطور التاريخي لطبيعتها قبل الولوج في العوامل التي أدت لتكون الأسر اللانتمية.

2. وظائف الأسرة

تشكل الأسرة الوحدة الأساسية في التنظيم الاجتماعي، وهي تشير بالمعنى الواسع إلى: "مجموعة الأفراد الذين ينتمون إلى جماعة مستقلة داخل المجتمع، ويرتبطون الواحد بالآخر عن طريق روابط الدم أو الزواج، ويدرك أعضاء المجتمع هذا الارتباط" (Lamana, 2002, p.287)

وأضاف " دور كهائم" أن رابطتي الدم والزواج فقط لا يكفيان وإنما يجب ان يتوفر لنشوء الاسرة شروط قانونية تحدد الحقوق والواجبات التي يقرها المجتمع، وهذا يعني ان وجود الأسرة مرتبط بوجود نظام اجتماعي يحدد الصلة بين أعضائها، وهذه الصلة قانونية واخلاقية في نفس الوقت ، وهي التي تجعل من الأسرة نظاماً اجتماعياً، وترتب لكل عضو من أعضائها حقوق وواجبات تترتب عن طريق الزواج الذي يعتبر أكثر الأنظمة الاجتماعية ارتباطاً بنظام الأسرة، فالزواج يسبق تكوين الأسرة وهو الوسيلة التي تكسبها طابعها الشرعي والإنساني أيضاً (حطب، 1976، ص. 15-16) وقد عرفت كافة المجتمعات الإنسانية في الماضي والحاضر نظام الأسرة بشكل او بأخر ، وتختلف نظرة علماء الاجتماع الى الأسرة باختلاف مداخلهم، فمنهم من يرى أنها تشكل أول خبراتنا عن الحياة الاجتماعية، في حين يرى آخرون أنها أكثر الجماعات ارتباطاً ودواماً. وأما أنصار المدخل البيولوجي يرون ان الاسرة غير مقصورة على الجنس البشري وإنما توجد أيضاً لدى مجموعة الثدييات والطيور، ويعتبرون أن نظام الأسرة تنشأ لغرض رعاية صغار الانسان الغير قادرين على الاعتماد على أنفسهم دون رعاية دؤوبة لسنوات، بخلاف صغار الحيوانات، فدور الأسرة اذاً يقتصر على المحافظة على الصغار لحفظ وبقاء الجنس البشري. غير ان الأسرة البشرية تتصف بالأعراف الاجتماعية والمعايير الثقافية التي تتوارثها الاجيال من خلال التنشئة الاجتماعية التي تعد من اهم وظائف الأسرة. وبالرغم من صغر حجم الأسرة فهي تعد أقوى نظم المجتمع لأنها تقدم خدمات حيوية للفرد والمجتمع. وللتعرف على طبيعة الأسرة والعلاقة بين افرادها وصلتها بالمجتمع، سنوضح التطورات المختلفة التي مرت بها عبر التاريخ.

3. التطور التاريخي لطبيعة الأسرة

قضية أصل الأسرة من القضايا التي لاتزال تثير جدلاً واسعاً. وقد وضع الباحثون الغربيون ومن اهمهم وسترمارك، Wester، "لويس مورغان Louis Morgan، "باخوفن" Bachofan، و"أنجلز" Angles دراسات بنوها على معطيات دقيقة، والمم بتاريخ القبائل المنتشرة في اميركا واستراليا وجزر المحيط الهادي ، خط مسار للأسرة الغربية، انبثق من العشيرة الأمومية، الى الاسرة البطريركية وبعدها الى الأسر الممتدة المنقرعة ، ثم الى الاسرة النواة، ونحن غير متأكدون اذا كانت الأسرة العربية قد خضعت لخط المسار نفسه، نظراً لضيق كامل لتاريخ القبائل البائدة في الجاهلية. (ستون، 1998، ص. 18) وتؤكد الدراسات التحليلية لطبيعة الأسرة، ان نظام المعاشر هو اقدم التجمعات البشرية. وكان هذا النظام ينطوي على ترابطات شبه أسرية من الصعب معرفة حدودها ونظامها، وكان المعشر مؤلف من عدة خلايا أسرية، والأم هي العنصر البارز في هذا النظام، وهي المحور الذي تدور حوله القرابة، أي ان الأطفال كانوا ينسبون اليها. وكانت التجمعات في هذه المرحلة البدائية تعيش مرحلة الصيد والالتقاط. وبعد نظام المعاشر، ظهر على مسرح الحياة الإنسانية المجتمعات التوتمية، حيث القرابة تقوم على اساس انتماء جميع افراد العشيرة الى توتم واحد. والعشيرة كانت ذات طبيعة دينية وعائلية في أن، وكان الطفل يعتقد توتم امه، وكانت الأسرة التوتمية تقوم على سيادة الأم. وإذا انتقلنا الى مرحلة أكثر تقدماً في التاريخ البشري، نجد ان نطاق الأسرة في المجتمعات القديمة اخذ يضيق عما كان عليه في المجتمعات التوتمية، فقد بطل اعتقاد الافراد في انحذارهم من تواتم، وأصبحوا يعتقدون بانحذارهم من عصبية وأصول. ولاحقاً تطورت الزراعة، وأصبحت مصدراً للثروة، ولم تعد المرأة الهة الخصب بعد أن عرف دور الرجل في الانسال، وطور الرجل الزراعة، ولم يعد مضطراً لمغادرة مسكنه في رحلات صيد طويلة. وبقدر ما كانت الثروة تزيد في يده كان الرجل يحظى بمكانة تفوق مكانة المرأة، وتمكن بعد سعي دؤوب من إلغاء الانتساب حسب خط الأم الى خط الأب (الخشاب، 1998، ص30-38)

بدأ عصر المجتمع الأبوي الكبير، في الحضارتين اليونانية والرومانية، وظهر ما يعرف ب "كبير العائلة" بسلطانه المطلق، فهو الذي يحدد نطاق الأسرة ويعطيه المجتمع كامل السلطة. وشاع في تلك الفترة ما عرف بقانون "القبول والادعاء والتبني

والاعتراف"، الذي منح للأب الحق في ان يضيف الى نسبه من يشاء ويحذف من يشاء من الأفراد. ف نطاق الأسرة كان خاضعاً لقرارات الأب الكبير ولذلك يعرف هذا الشكل ب "الأسرة الأبوية الكبيرة". ثم اخذ هذا القانون يضيق شيئاً فشيئاً لا سيما عندما حاربت الشرائع هذا الأمر، وتم الغاء هذا القانون "القبول والادعاء والتبني والاعتراف" وأصبح النسب مقصوراً على الأولاد الذين يأتون من سرير نظيف، وهذا هو نطاق الأسرة الزوجية التي يقوم عليها النظام الأسري الأبوي حيث تسود السلطة الأبوية9، والتي حددها عالم الأنثروبولوجيا "ادوارد ايفان ايفانز-بريتشارد" Sir Edward Evan Evans-Pritchard - " بأنها مجموعة القرارات والإجراءات التي يتخذها الأب والتي من شأنها أن تنظم شؤون الأسرة والقرابة وتحدد مستقبل الأفراد في الأسرة.- (Evans-PritchardK, 1951,p.120)

وقد عرفت المجتمعات الإنسانية كافة، في عصر ما قبل الحداثة، نمط "العائلة الممتدة"، التي يعرفها "أجبرن ونيمكوف" Ogburn & Nimkof " أنها الأسرة المؤلفة "من رجل وامرأة واولادهما، وقد تضم الجدود والأحفاد وغيرهم من الاقارب، على ان يتشاركون جميعاً في سكن واحد" (حسن، 1981، ص14، 13). وكانت الأسرة التقليدية تقدم مجموعة من الوظائف للفرد والمجتمع، فبالإضافة الى الوظيفة البيولوجية، شكلت الأسرة وحدة اقتصادية، حيث تقوم بإنتاج كل ما يستهلكه افرادها، علاوة على الوظيفة التعليمية والدينية ووظيفة منح المكانة والوظيفية الترفيهية، ناهيك عن وظيفة التنشئة الاجتماعية التي تدرب النشء على الادوار المتوقعة منهم في المستقبل وتنقل إليهم القيم والاعراف والتقاليد. وبواسطة التنشئة تنتقل الاجيال عناصر الثقافة السائدة في المجتمع (مكي وحطب، 1970، ص: 16) وكان نمط العائلة الممتدة ملائماً لطبيعة المجتمع التقليدي، حيث تشكل الزراعة نمط الإنتاج الرئيسي، والأفراد مططورون على الخضوع لمعايير المجتمع وتلبية التوقعات الاجتماعية ومتطلبات الأسرة في كافة شؤون حياتهم. مع تقسيم واضح للعمل، فتعتمد الأسرة كلية على الرجل "زوج، أب" من حيث الإعالة، ويعتمد على المرأة "الزوجة، الأم" في القيام بالأعمال المنزلية وإنجاب الأطفال ورعايتهم، وبفعل هذا التقسيم الواضح في العمل كان الرجل هو رئيس الأسرة وله السلطة على زوجته وابنائها، وسلطته مدعومة بالدين والعرف والقانون (حطب، 1976، ص: 22).

مع تحول نمط الإنتاج من الزراعة الى الصناعة واثر تعقد الحياة اليومية، ظهرت مؤسسات حديثة أخذت من العائلة أهم الوظائف التي كانت تتولاها في عصر ما قبل الصناعة، وقبل نشوء الدولة الحديثة. ان هذه التحولات على مستوى الوظائف انعكست على بنية الأسرة وتركيبها ودورها في المجتمع، فانقلبت من نمط الأسرة الكبيرة الممتدة الى الأسرة النواة. وتلا ذلك تغيير في العلاقات بين افرادها، وتدننت سلطة الأب تدريجياً، ولم يعد الزواج يتم تلبية لتوقعات عائلية، وانما أصبح نابعاً من ارادة الفرد وحرية في اتخاذ قراراته الشخصية (الحسن، 1981، ص: 23).

وكما كانت الأسرة الممتدة انعكاس وترجمة للبنية الاقتصادية والاجتماعية السائدة في مجتمع ما قبل الصناعة، أدت التغييرات الاجتماعية التي ألمت بالمجتمعات الغربية في العصر الحديث الى تشكيل نمط الأسرة النواة، الذي انتشر بفعل مجموعة من العوامل أهمها: النهضة الصناعية والثورة الحضرية، والنقلة السكانية (ولاسيما توازن الخصب والوفيات عند مستوى منخفض)، والحراك الجغرافي النشط للعمل، وتقسيم العمل المتنامي، والتطور الاجتماعي الذي يتجلى في تحسين التعليم ومشاركة المرأة في العمل والنشاطات العامة خارج المنزل، ونمو خدمات الرفاهية الاجتماعية، والتغير السياسي المتمثل بالدور المتعاظم للدولة وجهازها الإداري، والاتجاه نحو الديمقراطية والمشاركة الجماهيرية في الحكم، وإشاعة الحريات العامة، ونمو النزعة الفردية، والتحرر النسائي، وانتشار القيم الحديثة وتحديد النسل، علاوة على التقدم العلمي والتقني السريع وتأثيره النامي داخل المنزل وخارجه. ولقد أثرت هذه التغييرات الجذرية على شكل الأسرة ووظائفها، فشاخ نمط الأسرة النواة التي اعتبرت النموذج المثالي للأسرة في العصر الحديث. والأسرة النواة تعريفاً هي "الأسرة التي تتكون من زوج وزوجة وأولادهما، والزوجين اللذين لم ينجبا، واحد الوالدين مع أبنائهم" (الخولي، 1984، ص: 57). ومن البديهي ان يلحق التغيير في شكل الأسرة وحجمها تغييراً في وظائفها، وفي الأدوار المتوقعة من أفرادها، وطبيعة العلاقات التي تسود حياتهم الأسرية. اما بالنسبة للوظائف فقد تبديل معظمها، فبعد ان كانت الأسرة الممتدة منتجة غدت الأسرة النواة مستهلكة، وانتقلت سائر الوظائف بمعظمها الى مؤسسات المجتمع التي تقوم بمهام الرعاية والتعليم والترفيه.... الخ. ولذلك ابدى العديد من العلماء تشاؤمهم لما آل اليه وضع الأسرة ومنهم "أجبرن" الذي أعلن ان الأسرة أضحت مفككة نتيجة فقدانها معظم وظائفها، والدليل هو زيادة نسب الطلاق (غنيم، 2000، ص: 29) وقد عارضه "فليتشر" Fletcher و"أرون" Aron، إذ يروون ان الأسرة لا تزال تقوم بوظائفها بمساعدة مؤسسات المجتمع، وبشكل أفضل من الماضي، فوظيفة التنشئة الاجتماعية والضبط الاجتماعي وحتى الوظيفية التعليمية لا تنجح دون مشاركة الأهل. وعلى الرغم من تضاول دور الأسرة في تأدية معظم وظائفها فإن هناك وظيفة تزداد أهميتها في العصر الحديث وهي وظيفة الإشباع العاطفي (Harven, 2003, p:445-446). وقد وصفت الأسرة النواة، بأنها البيئة الحميمة التي توفر لأفرادها الراحة والأمان، وأنها الشكل الطبيعي للأسرة، والنمط الأكثر ملائمة للحداثة.

4. العوامل المؤدية لتكون الأسر اللانمطية

غير ان التحولات الاجتماعية الضخمة التي حدثت في المجتمعات الغربية، والتي تبلورت معالمها في عصر الحداثة وما بعد الحداثة، قد شكلت نكسة للأسرة النواة، التي طالما اعتبرت النمط المثالي الأكثر ملائمة للمجتمع الحديث، وساهمت في انتشار الأسر اللانمطية، وبدلت احوال الزواج، باعتباره الخطوة السابقة لتكوين أسرة في أغلب المجتمعات، علماً بأن هذه المتلازمة قد فقدت وجوبها في العديد من المجتمعات المعاصرة. وسنعرض اهم العوامل التي ادت الى تغييرات جذرية في نظام الزواج والطلاق (Sobotka&Taulemen, 2008, pp.85-138)

a. انتشار النزعات الفردية والليبرالية والبرجماتية، التي تؤكد على اهمية الفرد وحرية و ارادته، وتضع اهدافه قبل اهداف المجتمع

- b. تراجع الايمان بالعقيدة الدينية، وتلاشي سلطة رجال الكنيسة في التأثير على سلوك الأشخاص، ويعتبر التراجع في معدلات الزواج بشكل عام وتدني نسبة الذين يعقدون زواجا كنسياً دليلاً على ذلك
- c. انتشار الأفكار العلمانية، التي تتجه نحو الاهتمام بالشؤون الدنيوية بدلاً من الشؤون الدينية
- d. التغييرات في وضع المرأة بفعل المساواة ومشاركتها في كافة المجالات العامة، ونشاط الحركة النسوية
- e. اقرار تشريعات اجتماعية تيسر الطلاق، وتمنح الشرعية لأطفال الأم العزباء، وتجزئ المساكنة وزواج المثليين
- f. تقديم مساعدات مالية وعينية للأسر المتعسرة مادياً
- كل ما سبق ذكره من عوامل، بالإضافة الى أثار العولمة وانتشار وسائل التواصل الاجتماعي، ساهم في إحداث تراجع عميق في نمط الأسرة النواة، في بلدان أوروبا وكندا وأستراليا والولايات المتحدة الاميركية... الخ، وقد ظهر ذلك بوضوح في إحصاءات بعض الدراسات التي اجريت على المجتمع البريطاني والذي يمكن تعميمه على سائر المجتمعات الغربية المعاصرة، في القضايا التالية.

5. الزواج

بالنسبة للزواج، من أبرز المؤشرات: انخفاض عدد المقبلين مع ارتفاع متوسط اعمارهم، وارتفاع نسبة الذين يعقدون زواجا ثانياً، وتدني نسب الزيجات الدينية، ويمكن رد ذلك الى:

تفضيل النساء الحياة المهنية على الأسرية، فهن يؤخرن الزواج او يعدلن عنه والتقبل الاجتماعي للمساكنة، فهي لم تعد خطيئة، وكذلك الإنجاب خارج الزواج لا يجلب وصمة اجتماعية وارتفاع نسبة الطلاق تحبط من عزيمة العزاب، فمتوسط عمر الزواج في بريطانيا في 2011، لا يتجاوز 11 عاماً، ونسبة الزيجات التي تنتهي بالطلاق بلغت الـ 46% (Office of national statistics UK 2017)

ومن الاسباب المؤدية الى تأخر سن الزواج: طول فترة التعليم، المساكنة، والتغيير في الاتجاه والموقف، فالأغلبية يرغبون بالاستمتاع بمباهج الحياة قبل الاستقرار فيتساكنون حتى اتخاذ القرار بالإنجاب بالإضافة الى ارتفاع كلفة الزواج والاعراس. ولكن، يبقى الزواج مرغوباً، والدراسات تثبت ان الأكثرية يؤيدونه، وعدد اللذين يعيدون التجربة بعد الطلاق في ازدياد، وهذا يعني ان الذين فشلوا سابقاً لا يستسلمون وانما يأملون في حظ أفضل لاحقاً مع شريك اخر.

5.1. ارتفاع معدلات الطلاق

كانت الكنيسة تحرم الطلاق ولا تجيزه الا في حالات الضرورة القصوى، وتمنح زواج المطلقين، وقد ادى ضعف سلطة الكنيسة الى انحسار أثر الاخلاق الدينية مما انعكس ايجاباً على تعديل قانون الطلاق. حتى صدور قانون اصلاح الطلاق: ففي بريطانيا مثلاً وحتى العام 1923 كانت القوانين لا تجيز الطلاق الا لسبب الخيانة، وفي العام 1937 تم اضافة الهجر والقسوة وفي العام 1969 صدر "اصلاح قانون الطلاق" الذي جعله أكثر مرونة فأصبح الطلاق ممكناً لأي زوجين راغبين لسبب لا يمكن إصلاحه (Boukarkeb,2009/2010 pp:110-130)

أما السبب الثاني فهو زوال الوصمة الاجتماعية عن الطلاق: حتى السبعينيات من القرن الماضي كان الطلاق مدان وغير مقبول اجتماعياً، غير ان سهولة الطلاق ادت الى انتشاره، وازالة الوصمة الاجتماعية عنه، وتحول الطلاق من سلوك مدان وصار الى شأن يخص الزوجي.

كما وأن التغيير الحاصل في التوقعات من الزواج قد اختلفت اختلافاً جذرياً عما كانت عليه سابقاً، في مجتمع ما قبل الحداثة، كان الزواج يتم تلبية "لتوقع اجتماعي" يطالب العزاب بالاستقرار وبناء أسرة والبقاء معاً حتى وفاة أحد الشريكين، أصبح يتم اليوم بناء على "حب رومنسي" يوفر السعادة للزوجين، وإذا لم يحقق الزواج التوقعات التي قام على اساسها يحصل الطلاق وتبدأ رحلة البحث لكلاهما عن شريك مثالي. ويضيف النسويون بأن الأسرة التقليدية الذكورية المسيطرة هي السبب الرئيس في احتدام الصراع بين الأزواج ووقوع الطلاق. وبالمحصلة ان ما بات عليه الموقف في المجتمعات المتقدمة المعاصرة من الزواج والطلاق اديا الى تشكيل انواع من الأسر اللا منطية (Sabotka&Toulemon,2008,pp:201-2012)

6. الأسر اللا منطية (Office of national statistics UK 2017)

6.1. المساكنة

وتعرف بـ "شريكان تربطهما علاقة جنسية، يسكنان سوياً دون عقد زواج". وقد تضاعفت اعداد الشركاء دون عقد زواج في بريطانيا، منذ عام 1986. كنتيجة لانتشار العلمنة وضعف سلطة الكنيسة، واندثار الأخلاق الدينية، مما أسفر الى عدم الاكتراث بالعفة والخطيئة التي تجلبها العلاقة الجنسية خارج نطاق الزواج. كما اختلفت الوصمة الاجتماعية واصبحت هذه العلاقة تحظى بقبول اجتماعي خاصة بين الشباب بنسبة 88% منذ العام 2006. غير ان العديد من المؤيدين للمساكنة يعتبرونها خطوة تجاه الزواج او مرحلة تجريبية تظهر ملائمة الشريكين لبعضهما وقدرتهما على العيش معاً وقد يتزوجا عندما يقررا الانجاب. واما البعض الآخر يرى فيها تدبيراً دائماً مبني على الشراكة والمساواة.

6.2. العلاقات المثلية

(الاسرة التي تتكون من جنس وحد رجلين او امرأتين) وهي من انماط الأسر اللانمطية، التي ظهرت في مرحلة ما بعد الحداثة في المجتمعات المتقدمة. وقد انتفعت من العلمنة، وضعف السلطة الدينية لتحظى بالتشريع والقبول الاجتماعي. علماً أنها كانت تجريمه في بريطانيا حتى العام 1967، حيث ألغى القانون صفة التجريم عن المثليين. وفي العام 2002 حصل المثلي الجنس على المساواة في الحقوق مع الغيريين. وفي العام 2004، اعطى القانون المدني الشركاء المثليين الحق الكامل

في الملكية والميراث، ليتبعه في ايار 2013 قانون المساواة، الذي اعطاهم الحق في الزواج والتبني، وبذلك تنضم بريطانيا الى عشرات الدول الغربية التي تساوي في الحقوق بين المغايرين والمثليين في الاتجاه الجنسي (Boukarkeb,2009/2010,p.130)

6.3 . الأسرة المكونة من والد وحد (Lone Parent)

التي شكلت، في عام 2011، 26% من اجمالي عدد الأسر في بريطانيا، وتترأس المرأة هذا النمط، بنسبة 90% ترعاها الأم، مع تزايد في أعداد الامهات العازبات، علماً بأن المطلقات كن يشكلن الأكثرية حتى عام 1990. ويرجع تزايد الأسر المكونة من والد واحد، الى ارتفاع معدلات الطلاق ومعدلات العزوبية ورغبة الكثير من العازبات بالأمومة وحق الام بالحضانة اجمالاً. بالإضافة الى ان المساعدات المالية والخدمات التي تقدم الى الامهات العازبات تشكل حافزاً للبعض، ويدور النقاش حول التكلفة الباهظة التي تتكدها الدولة لدعم هذه الأسر. (office of national statistics UK 2017)

6.4 . الأسرة الربابية (Reconstituted Families)

ويطلق عليها هذا اللقب لأنها نشأت بعد طلاق أو انفصال أحد الشريكين او كليهما. وقد تزايد هذا النمط بفعل ارتفاع معدلات الطلاق، ومعاودة ارتباط العديد من المطلقين مجدداً، وغالباً ما يكون أحد الشريكين والد لطفل على الأقل. وهذه الأسر، تعاني من ضغط مضاعف بسبب الالتزامات المتوجبة عليهم تجاه أسرتين. وغالباً ما يعاني الشريكان في الأسرة الربابية من أوضاع اقتصادية صعبة وصعوبات في التعاطي مع أبناء الشريك/الشريكة، وبين الأخوة غير الأشقاء وأبناء الشركاء من الأسرة السابقة.

7 . موقف المنظرين من الأسر اللانمطية

ان ما استجد على الشكل البنائي للأسرة، انعكس على وظائفها، وعلى نوع العلاقات بين اطرافها. وقد ألقى التغيير الجوهري في النظام الاسري بظلاله على سائر أنظمة المجتمع، مما أثار اهتمام المنظرين في السياسة والاقتصاد وشؤون المجتمع، وانقسم المنظرون الى فريقين: الحداثيين وما بعد الحداثيين.

ومن أبرز الحداثيين منظري النظرية الوظيفية، حيث يؤكد "تالكوت بارسونز" Talcott Parsons، الذي يعتقد انه كما كانت الاسرة الممتدة النمط المناسب لمجتمعات ما قبل الصناعة، فإن الأسرة النواتية تناسب المجتمعات الصناعية، لأنها تؤدي كافة الوظائف للفرد والمجتمع، وأي نمط اخر، يضر بالفرد والمجتمع على السواء. ويؤكد عالم الاجتماع الاميركي "تشارلز موراي" Charles Murray، ان دولة الرفاه شجعت على تزايد "الأسر المكونة من والد وحد" من خلال المساعدات المادية والعينية التي يحصلون عليها، مما حفز لديهم حس الاعتماد على الدولة، عوض الاعتماد على النفس، وبما ان هذه المساعدات تكفي للضروريات فإن الكثير من هذه الأسر يعيشون في مستوى الفقر، ويضيف "تشارلز موراي" ان الغاء هذه المساعدات يكفل تناقص هذا النمط من الأسر الى القادرين/القادرات على تحمل المسؤولية (Murray,1994,pp:70-100). وقد تبنت السياسات المحافظة في بريطانيا هذا الرأي، وعزت الانهيار في بريطانيا الى "الأسر المكونة من والد وحد"، التي تسببت بالعديد من المشاكل الاجتماعية منها: الفقر، الادمان على المخدرات والجريمة.

وقد ذهب "المحافظون الجدد"، أبعد من "تالكوت بارسونز" حيث أعلنوا، أن نمط الأسرة النواة، المؤلفة من "أم وأب مع أطفالهما"، مع توزيع للأدوار بين الجنسين، هو النمط الوحيد الصحيح والمناسب للمجتمع الغربي المعاصر. لأن الأسرة هي أساس المجتمع، وانهيارها يؤدي الى انهياره. وهم يؤكدون على ان الأنماط الجديدة من الأسر ضارة، وغير طبيعية، وهي المتسببة بكافة المشكلات الاجتماعية التي تعاني منها المجتمعات الغربية اليوم. وأنصار هذا الاتجاه، يفضلون الزواج على المساكنة، لأنه يؤمن الاستقرار. والمحافظون الجدد، يلومون دولة الرفاه على المساعدات التي تقدم للأمهات العازبات والأسرة المكونة من والد وحد، والقوانين الميسرة للطلاق على الوضع الراهن، والشاغل الأهم لهم: اطفال الأسر الانمطية، التي بينت الدراسات التي اجريت عنهم، أن لديهم سلوك معادي للمجتمع، ومعدلات اعلى بالانحراف وارتكاب الجريمة، بالمقارنة مع اطفال الأسر النواتية. وتعود هذه النتائج الى طبيعة الأسر اللانمطية الغير مستقرة، والى الظروف الاقتصادية الحرجة التي تعاني منها معظم هذه الأسر. ويرى المحافظون الجدد الحل بقطع المساعدات بكافة انواعها لهؤلاء، وعندها على الجميع الاعتماد على الذات بدل الدولة، مما سيدفع الى العودة الى القيم التقليدية المتمثلة بالزواج والأسرة النواة (Parsons,Bales&Olds,1994,pp:185-188)

غير ان عالم الاجتماع "روبرت تشاستر" Robert Chester، كان أكثر تفاؤلاً من الوظيفيين والمحافظين الجدد، فهو يرى بأن الأسرة النواة، لا تزال مسيطرة، رغم نشوء اشكال لا نمطية، فالغالبية، يتزوجون وينجبون ويعيشون معاً حتى وفاة أحد الشريكين. وأكثرية المطلقون يتزوجون ثانية، ومعظم علاقات المساكنة تهدف الى الزواج. وبذلك يعلن "روبرت تشاستر" ان الأسرة النواة لا تزال موجودة وقد بالغ البعض في تقدير حجم التغيير في انماط الأسرة.

منظرو ما بعد الحداثة: رفض منظرو ما بعد الحداثة، ربط اهمية الأسرة بالوظائف التي تؤديها للمجتمع. وأكدوا على حرية الأشخاص في تقرير اسلوب حياتهم، وهذا بالتالي يحدد نمط الأسر التي يريدها. فمجتمع ما بعد الحداثة مليء بالخيارات أكثر من أي زمن مضى، لذا نحن ملزمون بوجود انماط متعددة من الأسر (Chester,1994,pp:185-188)

وقد عبرت "تامارا هارفن" Tamara Hareven، أفضل تعبير عن أفكار منظري ما بعد الحداثة، في ربطها الأسرة المتغيرة بدورة الحياة. ذلك ان خيارات الفرد تختلف من مرحلة عمرية الى اخرى، وهذا يحدد نمط الأسر الموجودة في المجتمع، مثلاً: في مرحلة ما، قد يختار الفرد ان يتزوج أولاً، ان ينجب أو لا ينجب، يقرر أن يفصل عن شريكه أو لا..... إلخ هذه القرارات ستؤدي الى انواع مختلفة من الأسر (Harven,2000,pp:70-82)

أفكار "تمارا هارفن" لاقت تأييد "دايفيد مورغان" David Morgan الذي ناقش بأن الأسرة ليست الة تؤدي وظيفة للمجتمع، مثل المحرك للسيارة. فالأفراد يحددون مستقبلهم، وهم أحرار في اتخاذ القرارات الشخصية. ولكي ندرك وظيفة الأسرة يجب ان نعرف كيف يفهم أفرادها ماهية الأسرة، وكيفية توزيع الأدوار ضمنها؟، وعندما لا يتفق الرجل والمرأة على ذلك يحدث صراع. ويؤكد مورغان ان الكثير من معتقدات الأفراد تأتي من المجتمع الأوسع، فإذا سيطرت فكرة المساواة بين الجنسين في المجتمع سوف ينعكس الأمر على العلاقات الأسرية (Morgan,19885, pp:33-50).

ويضيف "ديفيد تشيل" David Cheal، أن تنوع انماط الأسر في المجتمعات المتقدمة المعاصرة، ينبع من قيم الأفراد وخياراتهم، وهذا التنوع هو نتيجة طبيعة لعالم اليوم، الذي يشهد تنوعاً في الثقافات وأساليب الحياة لم يشهده العالم من قبل، وبالتالي يتراد عدد الأفراد الذين يختارون بحرية انواع العلاقات والأسر التي يرغبون العيش ضمنها. ويتفق عالما الاجتماع "الريش بيك" Ulrich Beck، و"أنطوني غيدنز" Giddens, Anthony، على أن الأفراد في المجتمع المعاصر أقل ارتباطاً بالقيم والتوقعات الاجتماعية، ويملكون قسطاً أوفر من الحرية في اتخاذ القرار، وهذا يعني ان يحسنوا تقدير النتائج قبل الدخول في علاقة، ويضيفا: " في الماضي، كانت التوقعات الاجتماعية تحدد حياة الفرد، كان يتوقع منه الزواج والإنجاب وان يبقى متزوجاً"، لقد ولت هذه التوقعات واصبح الفرد سيد قراره. ويؤكد أن انتشار المساواة بين الجنسين وسيطرة النزعة الفردية أدت الى التنوع في انماط الأسر، وبالتالي تقوم علاقات الانسان المعاصر الأسرية على التفاوض بين طرفي العلاقة (Giddens,1990,pp:37-56) لأن، يتفق الشريكان على ترتيباتهما الخاصة لتنظيم أسرتهما وهذا جيد، غير ان الجانب السلبي هو أن الأسرة اصحت أقل استقراراً، لأن كل طرف يملك كامل الحرية لإنهاء العلاقة.

أما "جيفري ويكس" Jeffrey Weeks، فيؤكد على أن التغيير الواسع النطاق الحاصل منذ الستينات من القرن الماضي، قد سمح للسلوك الجنسي بأن يكون قراراً فردياً، غير مرتبط بالقيم الاجتماعية. وقد أدى انتشار العلمنة، إلى إزالة القوة المعنوية للدين، وبالمحصلة انتشر القبول الاجتماعي للمساكنة والعلاقات المثلية (waites,2010,pp:258-266)

8. خلاصة

نتنتج مما سبق ان التغييرات التي لحقت بالأسرة الغربية في عصر الحداثة، ترتبط بالتغييرات الفكرية التي شملت السياسة والاقتصاد والدين وعلم الاجتماع، بالرغم من أن الحداثة تفرق عادة بالتقدم التكنولوجي، إلا أن التغييرات الفكرية التي ظهرت في المجتمعات الغربية منذ عصر النهضة وحتى التسعينيات من القرن الماضي، كانت أكثر تأثيراً على قناعات واتجاهات الأفراد، مما دفعهم الى التخلي شيئاً فشيئاً عن القيم الموروثة، لتحل محلها قيم ذات صبغة فردانية، براغماتية، وليبرالية، وعلمانية، عملت بشكل ضخم على تحرير الأشخاص من سلطة رجال الدين والأخلاق الدينية، وألغت قاعدة خضوع الفرد للتوقعات الاجتماعية ومع انتشار الصناعة والمكننة وازدياد التخصص وتقسيم العمل ونشاط حركة الهجرة من الريف الى المدن للعمل، انتقلت المجتمعات الغربية الى نمط الأسرة النواة لتحل الى حد كبير مكان الأسرة الممتدة التي لم تعد تناسب طرق العيش في المجتمعات الحديثة المتقدمة، حيث انتشرت قيم الحرية والمساواة، واصبح الزواج شأن شخصي، وازدادت مشاركة المرأة في سوق العمل، وارتفع السقف في مطالب الحركات النسوية، ومع انخراط المرأة في كافة مجالات الحياة العامة فقد الزواج بريقه بالنسبة للكثيرات، حيث غدا عقبة في طريق التقدم المهني ومع توفّر القبول الاجتماعي وقرار تشريعات اجتماعية تيسر الطلاق، وتمنح الشرعية لأطفال الأم العزباء، وتجزئ المساكنة وزواج المثليين، انتشر في المجتمعات الغربية المعاصرة انواع مختلفة من الأسر اللانمطية، كل يختار ما يناسبه، طالما ان القرارات الشخصية تتخذ بناء لرغبة الفرد وإرادته، دون الالتفات الى اخلاق الدين ومصالح المجتمع، سيما ان القانون يدعم خيارات الأفراد، ودولة الرفاه تقدم المساعدات للأسر المتعسرة.

تباينت آراء المحللين حول نتائج التغييرات التي تمت بالأسرة الغربية المعاصرة، فمنهم من يرى فيها انهياراً للمجتمع (الوظيفيون والمحافظون)، وآخرون يرون فيها تجسيدا لروح العصر، "عصر ما بعد الحداثة" حيث حرية الانسان حق لا يمكن ان يفرط به، وهذا يقودنا لطرح اشكالية الحرية والمسؤولية، فالقرار الحر هو الذي ينبع من رغبة الفرد وعقله وإرادته، وكما ذكر أنطوني غيدنز "أن الأفراد في المجتمع المعاصر أقل ارتباطاً بالقيم والتوقعات الاجتماعية، ويملكون قسطاً أوفر من الحرية في اتخاذ القرار، وهذا يعني ان يحسنوا تقدير النتائج قبل الدخول في علاقة"، وتكوين اسرة قرار محوري، لا يتخذ كيفما اتفق، وانما يتخذ بعد تفكير عميق بالنتائج على المدى القريب والبعيد.

والتساؤل الذي يطرح نفسه بعد عرضنا للتغيرات البنائية في الأسرة الغربية المعاصرة هو كيف يبدو وضع الأسرة في المجتمع اللبناني المعاصر في عصر العولمة؟ والى اي مدى بدلت رياح التغيير من شكلها ووظائفها؟ مع انتشار التكنولوجيا الحديثة، ووسائل التواصل الاجتماعي في كافة المجتمعات الانسانية على اختلاف درجاتها من التقدم او التخلف.

المراجع

- الحسن، احسان محمد. (1981). *العائلة والقرابة والزواج*. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر.
- الخشاب، مصطفى. (1998). *دراسات في الاجتماع العائلي*. بيروت: دار النهضة العربية.
- الخولي، سناء. (n.d.). *الأسرة والحياة العائلية*. بيروت: دار النهضة العربية.
- الطنوبي، محمد عمر. (1996). *التغيير الاجتماعي، منشأة المعارف بالإسكندرية جلال حزي وشركاه*. جامعة الإسكندرية.
- حسن، محمود. (1981). *الأسرة ومشكلاتها*. بيروت: دار النهضة العربية.
- حطب، زهير. (1976). *تطور بنى الأسرة العربية والجنود التاريخية والاجتماعية لقضاياها المعاصرة*. بيروت: معهد الإنماء الاقتصادي.
- ستون، مارلين. (1998). *يوم كان الرب أنثى نظرة اليهودية والمسيحية الى المرأة*. دمشق: الأهالي للنشر والطباعة والتوزيع.

- غنيم، رشاد. (2000). *بوسولوجيا الأسرة*. كلية الآداب، جامعة الإسكندرية.
- مدكور، ابراهيم. (1973). *معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب*. القاهرة.
- مكى، عباس & حطب، زهير. (1970). *السلطة الأبوية والشباب*. بيروت: شركة تكنو برنس الحديثة.

REFERENCES

- Boukerkeb, T. (2010). *The British family between change and continuity* (Doctoral dissertation). Constantine: Mentouri University.
- Changing Family Patterns (Family Diversity). (2011). Retrieved October 15, 2018, from www.goffssociology.wordpress.com
- Chester, R. (1994). The rise of the Neo-Conventional Family. *New Society*.
- Evans-Pritchard, E. E. (1951). *Kinship and Marriage among the Nuer*. Oxford: Clarendon Press.
- Giddens, A. (1990). *The consequences of modernity*. Cambridge: Polity Press.
- Hareven, T. (2003). Families, history and social changes. Life-course and cross-cultural perspectives. *Journal D'Histoire, Économie & Société*, 22(3), 445–456.
- Jenkins, S., Pereira, I., & Evans, N. (2009). *Families in Britain: The impact of changing family structures and what the public think*. Ipsos MORI.
- Lamanna, M. A. (2002). *Emile Durkheim on the Family*. Thousand Oaks, CA: Sage Publications.
- Morgan, D. H. J. (1985). *The Family, Politics and Social Theory*. Routledge & Kegan Paul.
- Murray, C. (1994). *Losing Ground: American Social Policy*. Basic Books.
- Knipe, E. (2017). Families and households in the UK. Retrieved October 15, 2018, from www.ons.gov.uk
- Parsons, T., Bales, R. F., & Olds, J. (1998). *Family, Socialization and Interaction Process*. Psychology Press.
- Sobotka, T., & Toulemon, L. (2008). Changing family and partnership behavior: Common trends and persistent diversity across Europe. *Demographic Research*, 19(4), 85–138.
- Waites, M. (2010). Jeffrey Weeks and the History of Sexuality. *History Workshop Journal*, (69), 258-266.